

السجل التجاري الإلكتروني آلية لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي

The electronic commercial register is a mechanism to enhance the transition toward the digital economy.

منزول يمينه ♦

جامعة تيارت / الجزائر

مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي

menzouly@yahoo.com

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/06/26

تاريخ الإرسال: 2025/10/10

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور السجل التجاري الإلكتروني كأداة قانونية وتنظيمية فاعلة في دعم مسار التحول نحو الاقتصاد الرقمي، من خلال تمكين تسجيل الأنشطة التجارية عبر منصات الكترونية معتمدة، وتبسيط المعاملات الإدارية، وتعزيز مبدأ الشفافية والموثوقية في التعاملات الاقتصادية. كما تسعى الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني الناظم لمستخرج السجل التجاري الإلكتروني، وبيان أثره في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار، من خلال تقليص الوقت والجهد والتكلفة، وتوفير بيانات تجارية دقيقة ومحدثة.

لتخلص إلى أن السجل التجاري الإلكتروني يمثل ركيزة تشريعية مهمة في تعزيز الاقتصاد الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة وفق الرؤية الوطنية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: السجل التجاري الإلكتروني، الاقتصاد الرقمي، التحول الرقمي، المركز الوطني للسجل التجاري، المنصات الإلكترونية.

Abstract:

This study aims to clarify the role of the electronic commercial register as a legal and regulatory tool in advancing the digital economy. It allows commercial activities to be registered through approved electronic platforms, simplifies administrative procedures, and promotes transparency and trust in economic transactions. The study examines the legal framework governing the electronic commercial register extract and its effect on improving the business climate and attracting investment by reducing time, effort, and cost. It concludes that the electronic commercial register forms a

fundamental legislative pillar in supporting digital transformation and achieving sustainable development in line with the nation's modern vision.

Keywords: Electronic Commercial Register, Digital Economy, Digital Transformation, National Commercial Register Center, Electronic Platforms

مقدمة:

في إطار التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم نحو انتاج الرقمنة في مختلف القطاعات، وفي مقدمتها القطاع التجاري، أصبحت التقنيات الرقمية تمثل حجر الأساس في بناء اقتصادات عصرية تتمتع بالقدرة على التنافس عالميا، فإطلاقا من هذا الواقع يعد السجل التجاري الإلكتروني من أبرز الآليات الاستراتيجية التي تسعى الحكومة من خلالها إلى تطوير البنية الإدارية، وتسهيل إجراءات ممارسة الأنشطة الاقتصادية، فضلا عن دعم مبادئ الشفافية ورفع كفاءة بيئة الأعمال.

إذ يمثل السجل التجاري الإلكتروني نظاما رقميا متكاملًا يمكن التجار أشخاصا طبيعية أو اعتبارية من تسجيل أنشطتهم التجارية، وتحديث بياناتهم، والوصول إلى معلوماتهم التجارية بطريقة آمنة وفعالة.

لذا تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه لا يقتصر على الجانب الإداري فقط، بل يعد ركيزة أساسية في دعم التحول نحو اقتصاد رقمي آمن من خلال توفير قاعدة بيانات دقيقة، وربط الجهات الحكومية المعنية وتقليص التكاليف والإجراءات وتحسين جودة الخدمات المقدمة، دون تجاوز أن الاعتماد على السجلات التجارية الإلكترونية يعد آلية فعالة لمكافحة التزوير.

ولعل الغاية الأساسية التي تصبو إليها هذه الدراسة لا تقتصر - فقط في تحديد مفهوم السجل التجاري الإلكتروني كأحد الآليات المعتمدة في إطار ما يعرف بالحكومة أو الإدارة الإلكترونية، وإنما تتعداها لتبرز دوره في تعزيز الاقتصاد الرقمي كأحد التوجهات الحديثة التي اعتمدها الدول والقائمة في أساسها على كل ما هو رقمي، ومدى إسهام السجل التجاري الإلكتروني في تحقيق أهداف التحول الرقمي في ظل كثرة التحديات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية، والأمن المعلوماتي.

ومن منطلق هذا تتحدد إشكالية هذه الدراسة :

ما مدى قدرة السجل التجاري الإلكتروني على دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي بكفاءة وأمان، ووسط تحديات التحديث المستمرة والمتطلبات القانونية والتقنية؟

بغرض الإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب في تحديد المفاهيم الأساسية لهذه الدراسة سواء ما تعلق الأمر بالسجل التجاري الإلكتروني أو الاقتصاد الرقمي، وتحديد أبعاده، أما المنهج التحليلي فيظهر من خلال تبيان الدور الأساسي للسجل التجاري الإلكتروني في تسهيل المعاملات التجارية للتجار، وكذا دوره في تعزيز الاقتصاد الرقمي.

السجل التجاري الإلكتروني كآلية لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي

وبغية رسم نسق متواز لهذه الدراسة ارتأينا تقسيمها لمحورين اثنين، تطرقنا من خلال المحور الأول إلى تحديد الإطار النظري للدراسة بالوقوف على تعريف السجل التجاري الإلكتروني والأشخاص الملزمون بمسك مستخرجات السجل التجاري الإلكتروني وكذا تعريف الاقتصاد الرقمي ودراسة أهم الركائز التي يقوم عليها، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة دور السجل التجاري الإلكتروني في تعزيز الاقتصاد الرقمي.

1- الإطار المفاهيمي للدراسة

أدى التوسع في استخدام التكنولوجيا إلى ظهور الاقتصاد الرقمي الذي يركز على الأدوات الرقمية والتقنيات الحديثة في إدارة الأنشطة الاقتصادية وتقديم الخدمات، وفي هذا السياق تم اعتماد السجل التجاري الإلكتروني كإحدى أهم وسائل تحديث الإدارة، من خلال رقمنة إجراءات تسجيل ومتابعة الأنشطة التجارية.

إذ يساهم السجل التجاري الإلكتروني في تسهيل المعاملات وتقليل الوقت والتكلفة وتعزيز الشفافية مما يجعله جزءاً أساسياً من البنية التحتية للاقتصاد الرقمي.

ومن هنا يهدف هذا المحور إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بالسجل التجاري الإلكتروني والاقتصاد الرقمي وبيان العلاقة بينهما.

1.1- مفهوم للسجل التجاري الإلكتروني

تعد رقمنة السجل التجاري الإلكتروني خطوة جوهرية في تحديث الإدارة الاقتصادية، إذ يمثل هذا السجل قاعدة بيانات رقمية تضم كافة المعلومات المتعلقة بالكيانات التجارية، وتتيح للجهات الرسمية والمستفيدين الوصول إليها بطريقة الكترونية وآنية.

لذا سيتم من خلال هذه الجزئية دراسة مفهوم السجل التجاري الإلكتروني، من خلال تعريف السجل التجاري الإلكتروني، وكذا تبيان الأشخاص الملزمون بمسك مستخرجات السجلات التجارية الإلكترونية.

1.1.1- تعريف السجل التجاري الإلكتروني

تكمن الوظيفة الأساسية للسجل التجاري في تسجيل وشهر كافة المعلومات المتعلقة بالتجار، وكذا تصرفاتهم القانونية، في سجل خاص بمسك من قبل جهة رسمية مخولة قانوناً بذلك. ويتولى النظام القانوني مهمة تحديد الإجراءات والشكليات الواجب اتباعها لعملية القيد في هذا السجل.

يمكن تعريف السجل التجاري على أنه: سند رسمي يتضمن مختلف البيانات الأساسية للتاجر من أجل تنظيم المجتمع التجاري وتمكينه من استجماع محضر الحقائق التي يجب أن تكون معروفة عن كل تاجر وجعلها مجموعاً موحداً ليكون في إمكان الجمهور الاطلاع عليها.¹

1 - الأزهر العبيدي، شرح القانون التجاري الجزائري، الأعمال التجارية التاجر محل التجاري، مطبعة منصور الوادي، الجزائر، سنة 2022، الصفحة 157.

منزول يمينه

ونتيجة لعدم نجاعة هذا النظام وكذا عمليات التزوير المتتابة سعت الدولة جاهدة لأجل إرساء نظام يحمي من خلاله التجار وتقييد هذه العمليات بطريقة رقمية إلكترونية بإطلاقها ما يسمى بالسجل التجاري الرقمي أو الإلكتروني الذي يعرف على أنه "سجل يصدر منه مستخرج بشكل إلكتروني في صورة رمز إلكتروني من خلال قيد إلكتروني على مستوى الموقع المخصص له من قبل الوزارة التجارة بعد إخضاعه لنظام المعالجة الإلكترونية لكل الوثائق المتعلقة به والتي تتماشى مع فكرة رقمنة خدمات المرفق العام وعصرنة قطاع التجارة".¹

ومنه لا يختلف مستخرج السجل التجاري الإلكتروني عن السجل التجاري التقليدي سوى أن هذا الأخير يتضمن إضافة رمز بياني² إلى مستخرج السجل التجاري لتمكين عملية التوثيق، يحتوي هذا الرمز على بيانات مشفرة تتعلق بالشركة (رقم السجل التجاري، الاسم أو التسمية الاجتماعية، العنوان، النشاط، إلخ) يطبع هذا الرمز الإلكتروني باللون الأسود على خلفية بيضاء تكون محاطة بإطار أسود على وجه المستخرج في الجهة اليمنى وفي الأعلى.³

وقد يقع على كل تاجر⁴ واجب القيد في السجل التجاري، يظهر هذا الإلزام من خلال المادة 19 من القانون التجاري⁵ التي نصت على ضرورة تسجيل كل من الأشخاص الطبيعيين والمعنوية التجاري في السجل التجاري⁶، وأضافت المادة 04 من القانون 04-08 كل شخص طبيعي أو اعتباري يرغب في ممارسة النشاط التجاري بالقيد في السجل التجاري.⁷

ولكن مع التوجه الجديد الذي اعتمدته الدولة في إطار إطلاق مشروع الإدارة الإلكترونية واعتماد الرقمنة في مختلف الإجراءات الإدارية أصبحت مستخرجات السجلات التجارية تصدر بصفة إلكترونية ووفقا لإجراءات رقمية، وأضحى من الواجب على كل تاجر يمتلك سجل تجاري تقليدي استبداله بالنسخة الإلكترونية وفقا للآتي:

— بالنسبة للتاجر شخص طبيعي: يمكنه الحصول على الرمز الإلكتروني "س.ت.إ" وذلك من خلال تقديمه طلب مضمي ومحرر على استمارات يتحصل عليها من المركز الوطني للسجل التجاري مع ضرورة إرفاق

1- كادي نبيلة، السجل التجاري الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 01، جوان 2022، الصفحة 227.

2 - عرفت المادة 03 من المرسوم التنفيذي 18-112 الرمز الإلكتروني "س.ت.إ" على أنه "شفرة بيانية تتضمن معطيات ومعلومات مشفرة حول التاجر".

3 - أنظر في ذلك المادة 04 من المرسوم التنفيذي 18-112 المحدد لنموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني.

4- عرفت المادة 01 من القانون التجاري التاجر بنصها "يعد تاجرا كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملا تجاريا ويتخذ مهنة معتادة له، ما لم يقضي القانون بخلاف ذلك".

5 - الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية العدد 18، الصادرة في 30 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم.

6 - أنظر في ذلك المادة 19 من القانون التجاري الأمر 75-59.

7 - أنظر في ذلك المادة 04 من القانون 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

السجل التجاري الإلكتروني كآلية لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي

الطلب بمجموعة من الوثائق أهمها أصل مستخرج السجل التجاري القديم التقليدي، إثبات وجود محل مؤهل لاستقبال نشاط تجاري وذلك بتقديمه لسند ملكية أو عقد إيجار أو امتياز للوعاء العقاري الذي يحتوي النشاط التجاري،¹ وفي حالة وفاة الشخص الطبيعي المقيد في السجل التجاري قبل حصوله على الرمز الإلكتروني يجوز لورثته مواصلة استغلال النشاط والحصول على الرمز بناء على طلب ممضي- ومحرر على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري مرفقا بأصل مستخرج السجل التجاري الذي يحمل اسم مورثهم والغير حائز على الرمز الإلكتروني، وكذا وكالة توثيقية يمنحها الورثة للشخص المكلف بمواصلة استغلال المحل التجاري للمورث.²

- بالنسبة للشخص المعنوي: عن طريق تعديل السجل التجاري القديم يمكن كذلك للأشخاص الاعتبارية الاستفادة من الرمز الإلكتروني بناء على طلب ممضي- مرفق بأصل مستخرج السجل التجاري التقليدي، ونسخة من القانون الأساسي للشركة المعدل، ونسخة من اعلان نشر- البيانات المعدلة للقانون الأساسي في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، وكذا إثبات وجو محل مؤهل إثبات وجود محل مؤهل لاستقبال نشاط تجاري وذلك بتقديمه لسند ملكية أو عقد إيجار أو امتياز للوعاء العقاري الذي يحتوي النشاط التجاري.³

2.1.1- البيئة القانونية للتعامل بالسجلات التجارية الإلكترونية

تم إقرار العمل بالسجل التجاري الإلكتروني بموجب التعديل الذي أجراه المشرع الجزائري على القانون 08-04 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية⁴ بالقانون 13-06 حيث نص صراحة في المادة 05 مكرر⁵ على إمكانية القيد في السجل التجاري باتباع الطريقة الإلكترونية، ويمكن أن يصدر مستخرج السجل التجاري بواسطة إجراء الكتروني، موكلا مهمة تحديد نموذج هذا المستخرج عن طريق التنظيم.⁶ وبالفعل صدر في هذا الخصوص مجموعة من المراسيم التنظيمية التي عيّنت بتحديد نموذج مستخرج السجل التجاري الإلكتروني وكيفية العمل به، نوجز الحديث عنها وفقا للآتي:

¹ - رحالي سيف الدين، السجل التجاري الإلكتروني ضمانة لتأطير المعاملات التجارية الإلكترونية، مجلة بحوث في القانون والتنمية، المجلد 01، العدد 01، جوان 2021، الصفحة 73.

² - رحالي سيف الدين، المرجع السابق ذكره، الصفحة 74.

³ - رحالي سيف الدين، المرجع نفسه، الصفحة 74.

⁴ - قانون رقم 08-04 المؤرخ في 14 غشت 2004 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 18 غشت 2004، المعدل والمتمم.

⁵ - قانون رقم 06-13 المؤرخ في 23 يوليو 2013 يعدل وينم القانون رقم 08-04 المؤرخ في 14 غشت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية العدد 39، الصادرة في 31 يوليو 2013، الصفحة 33.

⁶ - أنظر في ذلك المادة 05 مكرر من قانون رقم 08-04 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتمم.

منزل مينة

- المرسوم التنفيذي رقم 15-111 الذي يحدد كيفية القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري¹ قضى المشرع من خلال هذا المرسوم وبصريح نص المادة 03 منه على إمكانية التسجيل في السجل التجاري وارسال الوثائق المتعلقة بالقيد بالطريقة الالكترونية، ووفقا للإجراءات التقنية المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، وكذا يمكن تسليم مستخرج السجل التجاري بالطريقة الالكترونية.²
 - المرسوم رقم 18-112: الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الإلكتروني³
- يكن الهدف الأساسي من هذا المرسوم هو تسهيل الوصول إلى السجلات التجارية وتوفير آلية سريعة وآمنة لإصدار المستخرجات، فقد تم من خلال هذا المرسوم تحديد المواصفات التقنية والمحتوى الذي يجب أن يتضمنه المستخرج الإلكتروني⁴، بالإضافة إلى المعايير التي تضمن صحة البيانات وموثوقيتها، وهذا يعني أنه بعد إدخال البيانات التجارية في النظام الإلكتروني للسجل التجاري، يتم توليد مستخرج رسمي إلكتروني يحمل جميع التفاصيل المتعلقة بالشركة أو التاجر، مثل اسم الشركة، رقم السجل التجاري، العنوان، والنشاط التجاري، وغيرها من البيانات اللازمة.

- المرسوم التنفيذي رقم 19-89: قواعد حفظ سجل المعاملات وإرسالها⁵

- من خلال هذا المرسوم تم تحديد طريقة حفظ السجلات التجارية الخاصة بالمعاملات والإجراءات المتعلقة بإرسال هذه السجلات إلى الجهات المعنية، كما تم وضع قواعد لحفظ السجلات التجارية بشكل آمن باستخدام التقنيات الحديثة التي تضمن سرية وحماية البيانات.
- وكذا تنظيم عملية إرسال هذه السجلات إلى السلطات القضائية والإدارية أو أي جهات أخرى تطلب هذه البيانات⁶، تحديد الإجراءات القانونية لإرسال المستخرجات الإلكترونية من السجل التجاري إلى المؤسسات الرسمية أو الأفراد.

1- مرسوم تنفيذي رقم 15-111 مؤرخ في 03 مايو 2015، يحدد كيفية القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة في 13 مايو 2015، الصفحة 04.

2 - أنظر في ذلك نص المادة 03 من المرسوم التنفيذي 15-111 المحدد لكيفية القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري.

3 - مرسوم تنفيذي رقم 18-112 مؤرخ في 05 أبريل 2018، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، الجريدة الرسمية عدد 21، الصادرة في 11 أبريل 2018، الصفحة 07.

4 - أنظر في ذلك نص المادة 04 من المرسوم التنفيذي 18-112.

5- مرسوم تنفيذي رقم 18-112 مؤرخ في 05 أبريل 2018، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، الجريدة الرسمية عدد 21، الصادرة في 11 أبريل 2018، الصفحة 07.

6 - مرسوم تنفيذي رقم 19-89 مؤرخ في 05 مارس 2019، يحدد كيفية حفظ السجلات المعاملات التجارية الإلكترونية وإرسالها إلى المركز الوطني للسجل التجاري، الجريدة الرسمية عدد 17، الصادرة في 17 مارس 2019، الصفحة 16.

السجل التجاري الإلكتروني كآلية لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي

- المرسوم التنفيذي رقم 19-251: تحديد نموذج مستخرج السجل التجاري الإلكتروني¹

ركز المشرع من خلال هذا المرسوم على تحديد نموذج مستخرج السجل التجاري الإلكتروني بشكل دقيق، مع تحديد المعلومات التي يجب أن يحتوي عليها هذا المستخرج بشكل واضح ومحدد، إذ يتضمن النموذج الإلكتروني جميع البيانات الضرورية التي يحتاجها التاجر أو صاحب الشركة، مثل رقم السجل التجاري، اسم التاجر أو الشركة، عنوان النشاط، طبيعة النشاط التجاري، وأي تحديثات تم إدخالها في السجل التجاري، كما يتم تحديد طريقة التعامل مع المستخرج الإلكتروني من خلال معايير تضمن عدم التلاعب أو التزوير، وكذا طريقة توقيع المستخرج الإلكتروني (توقيع إلكتروني مثلاً) لضمان شرعيته.

بما يُسهّم هذا المرسوم في تسهيل المعاملات التجارية بين المؤسسات العامة والخاصة، حيث يصبح المستخرج الإلكتروني هو الوثيقة المعتمدة رسميًا لتوثيق الأنشطة التجارية.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-154: تمديد أجل مطابقة مستخرجات السجلات التجارية²

قام المشرع من خلال هذا المرسوم بإجراء تعديلات على المرسوم 18-112 ويُشمل فيه تمديد أجل مطابقة مستخرجات السجلات التجارية إلى تاريخ 31 ديسمبر 2021، فقد قضى- المشرع من خلال هذا المرسوم تمديد أجل المطابقة يعطي فيه للشركات والتجار وقتًا إضافيًا لتحديث سجلاتهم التجارية وضمان توافق المستخرجات مع النظام الإلكتروني الجديد، وفرض عقوبات على التجار الذين لم يقوموا بالمطابقة، مما يضمن تنفيذ النظام الجديد على الجميع، ومنع الإدارات والمؤسسات العامة من قبول المعاملات التجارية إلا إذا كانت المستخرجات إلكترونية، مما يجعل من السجل التجاري الإلكتروني هو الأساس في التعاملات الرسمية.

- المرسوم التنفيذي رقم 22-50 المعدل للمرسوم التنفيذي 18-112 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني³

تضمن هذا المرسوم الزامية العمل بالسجلات التجارية الصادرة في نسخها الإلكترونية ووجوب تعميم ذلك في الإدارات والمؤسسات العمومية بالنسبة للأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية على حد سواء، وبالتالي لا يمكن لهذه الأخيرة ان تقبل في معاملاتها السجلات التجارية التقليدية، وقد جاء هذا المرسوم لتعديل المادة 07 من المرسوم 18-112.

1- مرسوم تنفيذي رقم 19-251 مؤرخ في 05 أبريل 2018، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18-112 مؤرخ في 05 أبريل 2018، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، الجريدة الرسمية عدد 57، الصادرة في 18 سبتمبر 2019، الصفحة 09.

2 - مرسوم تنفيذي رقم 20-154 مؤرخ في 08 يونيو 2020، يعدل مرسوم تنفيذي رقم 18-112 مؤرخ في 05 أبريل 2018، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، الجريدة الرسمية عدد 35، الصادرة في 14 يونيو 2020، الصفحة 15.

3- مرسوم تنفيذي رقم 22-50 المؤرخ في 23 جانفي 2022، المعدل للمرسوم التنفيذي 18-112 المؤرخ في 05 أبريل 2018 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، الجريدة الرسمية عدد 07 المؤرخة في 25 جانفي 2022، الصفحة 07.

2.1- مفهوم الاقتصاد الرقمي وأبعاده

بعد الاقتصاد الرقمي أحد نتائج التطور التكنولوجي، حيث يعتمد على استخدام تقنيات الرقمية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، مثل الإنتاج والخدمات والتبادل التجاري ويعد هذا النوع من الاقتصاد محركاً أساسياً للنمو لما يوفره من كفاءة وسرعة وابتكار في أداء الأعمال.

من خلال هذه الجزئية سيتم التطرق إلى تعريف الاقتصاد الرقمي مع تحديد أهم الركائز التي يستند عليها.

1.2.1- تعريف الاقتصاد الرقمي

يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه ذلك الاقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفاءة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة.¹

كما يقصد بالاقتصاد الرقمي كسمية تطلق للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الإنترنت، وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقبيين الشركات الرقمية، المنتجات الرقمية.²

ومن ذلك نستنتج أن الاقتصاد الرقمي يعد نمط اقتصادي حديث، يعتمد بشكل جوهري على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويبنى على استخدام البيانات والمعلومات الرقمية كمورد رئيسي، تمثل الإنترنت البنية التحتية الأساسية التي تتيح إجراء العمليات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك الإنتاج، التسويق، التوزيع، والخدمات، ويتفاعل الاقتصاد الرقمي مع مكونات رقمية بالكامل، تشمل المنتجات والخدمات الرقمية والشركات التي تعمل في بيئة رقمية، وكذلك المستهلكين المتصلين عبر الفضاء الإلكتروني.

2.2.1- ركائز الاقتصاد الرقمي

يقوم الاقتصاد الرقمي على مجموعة من الركائز التي تستند في أساسها على العوامل التكنولوجية والتنظيمية التي تمكن التحول الرقمي وتدعم الابتكار والتنافسية. وتشمل هذه الركائز البنية التحتية الرقمية البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، والأطر القانونية والتنظيمية التي تهيئ بيئة آمنة ومستدامة للنمو الاقتصادي.

- **وجود بنية تحتية رقمية متكاملة:** تعد البنية الرقمية الكاملة حجر الزاوية في بناء اقتصاد رقمي متكامل، إذ توفر البنية التحتية التكنولوجية والأظمة الرقمية اللازمة لتحفيز الابتكار وتسريع التحول الرقمي، ومن خلال تكامل الشبكات، والبيانات والحوسبة، تمهد هذه البنية الطريق لاقتصاد أكثر كفاءة ومرونة واستدامة.

1 - محمود أحمد عياد صلاح، إبراهيم جابر السيد، الاقتصاد الرقمي، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة 01، سنة 2020، الصفحة 06.

2 - ملاح وثام، عمارة ياسمين، تجربة التحول الرقمي والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 03 العدد 02، سنة 2024، الصفحة 149.

السجل التجاري الإلكتروني كآلية لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي

- **خدمات الإنترنت:** حيث تعد خدمة الاتصال بشبكة الإنترنت من أهم المقومات للنهوض بالاقتصاد الرقمي، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو الحكومات. حيث تتيح هذه الخدمة سهولة تبادل البيانات والمعلومات، بما يساهم في رفع الإنتاجية، وتعزيز التنافسية، وتنمية رأس المال البشري، إلى جانب تطوير وسائل مبتكرة لتقديم السلع والخدمات، وتيسير الوصول إلى الخدمات الحكومية الإلكترونية.¹

- **البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي:** تشكل البيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الاصطناعي ركيزة أساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال قدرتها على معالجة وتحليل كميات هائلة من المعلومات. وتمكن هذه التقنيات الحكومات والشركات من اتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة، مما يساهم في تعزيز كفاءة الخدمات، ورفع جودة الأداء، وترشيد النفقات، إضافة إلى توجيه الموارد والاستثمارات نحو القطاعات الأكثر أهمية واحتياجاً.²

- **خطوط الهاتف السلكية واللاسلكية والحاسوب:** يشكل كل من الهاتف الثابت، والهاتف النقال، والحاسوب ركائز أساسية في دعم الاقتصاد الرقمي، إذ تمكن هذه الوسائل من الوصول إلى الإنترنت وتبادل المعلومات بسرعة وفعالية، فالهاتف الثابت يوفر الاتصال المستقر للشبكات، بينما يتيح الهاتف النقال الوصول إلى الخدمات الرقمية من أي مكان، ويعد الحاسوب أداة رئيسية للإنتاجية، وتحليل البيانات، والتفاعل مع المنصات الرقمية معاً، تساهم هذه الأدوات في تسريع التحول الرقمي وتعزيز الكفاءة في مختلف القطاعات الاقتصادية.³

- **التجارة الإلكترونية:** تعتبر التجارة الإلكترونية من المقومات الأساسية للاقتصاد الرقمي، حيث تتيح للمنتجات والخدمات الوصول إلى الأسواق بشكل أسرع وأوسع، مع تقليل التكاليف وتحسين تجربة المستهلك، كما تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تمكين الشركات من التوسع والتنافس في الأسواق المحلية والعالمية، حيث تكون الشركات قادرة في التدفق بالاتصالات مع العملاء المحليين والأجانب، بالإضافة إلى دعم الابتكار وتوفير قنوات بيع جديدة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية.⁴

- **أرضية قانونية:** لا تكفي كل هذه الركائز للنهوض بالاقتصاد الرقمي دون وجود أرضية قانونية داعمة لعملية التحول الرقمي، إذ لا بد من وجود أنظمة وقوانين رقمية لتوفير بيئة تنظيمية مرنة تسهل الابتكار وتحمي الحقوق، تعد البنية التحتية القانونية عنصراً بالغ الأهمية لنجاح الاقتصاد الرقمي واستدامته، إذ توفر الإطار

¹ - هبة عبد المنعم، سفيان فعلول، نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي، سنة مايو 2021

² - <https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/njw-bna-mwshr-mrkb-lrsd-ttwr-alaqtsad-alrqmy-fy-aldwl-alrbyr.07:01> تم زيارة الموقع يوم 24 سبتمبر 2025، على الساعة 07:01

³ - واقع الاقتصاد الرقمي العربي، <https://arab-digital-economy.org/?p=22916> تم زيارة الموقع يوم 24 سبتمبر 2025 على الساعة 06:08

⁴ - واقع الاقتصاد الرقمي العربي، نفس الموقع الإلكتروني.

⁵ - محمد مدلول علي، الاقتصاد الرقمي رؤى وآفاق - البلدان العربية دراسة حالة، مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد 28، العدد 20، سنة 2020، الصفحة 234.

منزل مينة

التشريعي والتنظيمي الذي يضمن حماية الحقوق الرقمية، ويعزز الثقة في التعاملات الإلكترونية، ويحفظ خصوصية البيانات، كما تساهم القوانين الداعمة مثل قوانين التجارة الإلكترونية، قانون التوقيع الإلكتروني، وكذا القانون الخاص بالوقاية من جرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال، في تنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف، وتحفيز الاستثمار في الابتكار الرقمي، ومن دون هذه البنية القانونية يصعب تحقيق بيئة رقمية آمنة تشجع على النمو الاقتصادي والتحول الرقمي الشامل.¹

2- دور السجل التجاري الإلكتروني في تعزيز الاقتصاد الرقمي

أضحى السجل التجاري الإلكتروني أحد الركائز الأساسية للتحويل الرقمي، لما يوفره من أدوات رقمية تساهم في تعزيز بيئة الأعمال وتحقيق الشفافية وسهولة الوصول الى البيانات، ويعد التحول من النظم الورقية الى المنصات الرقمية خطوة ضرورية لمواكبة الاقتصاد الرقمي العالمي، حيث تتكامل فيه البيانات والمعاملات الكترونيات عبر منظومات حكومية تجارية موحدة، كما تساهم هذه المنصات في تعزيز فعالية السجل التجاري الإلكتروني.

خصص هذا المحور لدراسة أهم المنصات الداعمة في تعزيز فعالية السجل التجاري الإلكتروني، وأثره في تعزيز الشفافية والثقة في البيئة الرقمية.

1.2- التقنيات الداعمة لفعالية العمل بالسجل التجاري الإلكتروني

أثبتت آخر الاحصائيات الفعالية العملية للسجل التجاري الإلكتروني ومدى إقبال التجار أشخاص طبيعية أو اعتبارية على تعديل مستخرجات سجلاتهم التقليدية إلى الإلكترونية، لما في ذلك من مزايا أثبتتها هذه المستخرجات.

وقد أشارت آخر الاحصائيات الصادرة من وزارة التجارة على أن السجلات التجارية الإلكترونية الصادرة خلال سنة 2020 قد بلغت نحو 361,557 عملية تسجيل على المستوى الوطني بصفتي شخص طبيعي ومعنوي، فيما بلغ عدد المقيدين الجدد في السجل التجاري خلال نفس السنة 133.845 بالنسبة للأشخاص الطبيعيين بزيادة قدرها 164 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية 2019 (114.981 مقيد).²

¹ - عمل المشرع الجزائري على سن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية الداعمة للتحويل الرقمي، من أبرزها قانون التوقيع الإلكتروني 04-15، وقانون التجارة الإلكترونية رقم 05-18، وكذا قانون رقم 07-18 الخاص بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والقانون المنظم للقواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، وقبل كل هذا جسد المشرع بموجب التعديل الذي أجراه بموجب القانون المدني مبدأ التعادل الوطني بين المحررات التقليدية والإلكترونية من خلال اعترافه بالكتابة الإلكترونية، وكل هذا كان في إطار رسم سياسة واضحة داعمة للتحويل الرقمي.

² - إحصائيات وحصائل | وزارة التجارة الجزائرية <https://commerce.gov.dz/ar/statistiques/registre-du-commerce>، تم زيارة الموقع يوم 08 أكتوبر 2025، على الساعة 15:03.

السجل التجاري الإلكتروني كآلية لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي

فيما يخص المسجلين في السجل التجاري الإلكتروني الذي أطلق في مارس 2014 بلغ العدد الإجمالي للمتعاملين الحاملين لهذه الوثيقة 636.790 نهاية جوان المنصرم أي ما يعادل 550.087 شخص طبيعي، 86.703 شخص معنوي.¹

1.1.2- البوابة الإلكترونية "سجل كوم"

قام المركز الوطني للسجل التجاري² باستحداث البوابة الإلكترونية للمركز، وتم تجسيدها قانونا بموجب القانون 08-18 المعدل للقانون 08-04 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، حيث خصص المشرع نصوص قانونية تتضمن تحديد كيفية العمل من خلالها³، فيما انطلق العمل الفعلي بها في سنة 2021 تحت مسمى البوابة الإلكترونية "سجل كوم" للمركز الوطني للسجل التجاري.

إذ تعد أحد المنصات الرقمية التي تم تطويرها لتسهيل الوصول إلى خدمات السجل التجاري الإلكتروني، وتمثل نموذجا عمليا للتحول الرقمي في قطاع الأعمال، تتيح هذه المنصة للتجار والمستثمرين من إنشاء مؤسساتهم وتسجيلها بشكل كامل عبر الانترنت، دونما الحاجة للتنقل إلى المصالح الإدارية للقيام بذلك، تعمل هذه البوابة بالتنسيق مع العديد من الجهات الأخرى كالمركز الوطني للسجل التجاري، المديرية العامة للضرائب، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء والغير أجراء، الديوان الوطني للإحصاءات.

للولوج إلى هذه البوابة يتعين زيارة الرابط الخاص بها والقيام بالتسجيل عبر المنصة باتتبع الخطوات التالية:

- قيام المستخدم بإنشاء حساب باستخدام بريد الكتروني صالح.
- ادخال مختلف المعلومات الشخصية والمؤسسة المراد انشاءها اذ قوم المستخدم برفع الوثائق المطلوبة مثل نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، شهادة الميلاد، عنوان المؤسسة.

¹ - إحصائيات وحصائل مختلفة، مديرية التجارة لولاية بسكرة،

08 أكتوبر 2025، على الساعة 19:03. https://www.dcwbskra.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=495&Itemid=83 تم زيارة الموقع يوم،

² - يعد المركز الوطني للسجل التجاري مؤسسة عمومية، وقد أنشئ في البداية تحت تسمية الديوان الوطني للملكية الصناعية بموجب المرسوم رقم 248-63، ثم تغيرت تسمية المركز الوطني للسجل التجاري بموجب المرسوم 188-73، أسندت إليه مهمة تجميع نسخ السجلات التجارية المسلمة آنذاك من كتاب ضبط المحكمة، ليتطور دوره لاحقا ويضطلع بوظيفتي الاستعلام والاشهار القانوني، (الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري <https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc/accueil> تم زيارة الموقع 06 أكتوبر 2025، على الساعة 16:35).

³ - قانون 08-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018 يعدل ونجم القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 غشت 2004 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية العدد 35، المؤرخة في 13 يونيو 2018، الصفحة 04.

منزول مينة

- تحديد نوع النشاط الاقتصادي للمؤسسة وفقا للتصنيف الوطني.¹
- بعدها يتم تأكيد الطلب وارساله للمراجعة والموافقة عليه.

2.1.2- قارئ السجل التجاري الالكتروني

قام المركز الوطني للسجل التجاري بدمج رمز مؤمن في مستخرج السجل التجاري (QR)، يسمح هذا الرمز بتأمين مستخرج السجل التجاري واثبات مصداقيته وكذا المراقبة على الخط لمختلف المعطيات. بما يضمن صحة المعلومات وأصالتها ويسمح للمستخدمين، بما في ذلك الجهات الرقابية والبنوك والمصالح الضريبية، بالتحقق من بيانات التاجر بشكل فوري عبر الإنترنت.

يعمل هذا النظام بإدراج الرمز المؤمن على مستخرج السجل التجاري كخطوة أولى، يتم قراءة هذا الرمز المؤمن الذي يحتويه مستخرج السجل التجاري بواسطة قارئ السجل التجاري الالكتروني وهو عبارة عن تطبيق يثبت على الأجهزة المزودة بنظام التقاط الصورة (هواتف ذكية، لوحات الكترونية، أو غيرها من الأجهزة المساعدة لقراءة هذا الرمز...)، يمكن من خلال هذا القارئ قراءة واثبات المعلومات الخاصة بالسجل التجاري على الخط، ومن المعلومات التي تسمح بإثبات صحة السجل التجاري عن طريق مسح الرمز باستخدام التطبيق، الذي يتصل بالإنترنت لقراءة البيانات الموجودة في السجل التجاري وتأكيد صحتها، يحمل هذا الرمز جميع المعلومات الخاصة بالتاجر من رقم السجل التجاري، اسم التاجر/ العنوان الاجتماعي للشركة، ولاية التسجيل، وضعية التاجر " الشركة إذا كان ناشط أو تم شطبه.²

2.2 تعزيزي الشفافية والثقة في البيئة الرقمية

لعل من أهم ما يصبوا إليه السجل التجاري الالكتروني هو تعزيز الشفافية ودعم الثقة في البيئة التجارية الرقمية التي افتقرها التجار والمؤسسات خصوصا في تعاملاتهم بالسجلات التجارية الالكترونية نتيجة التجاوزات والمنورات التي اثقلت كاهن التجار لذا يمكن اعتبار السجل التجاري الالكتروني مشجع لتعزيز التجارة الالكترونية وكذا محاربة التستر والتزوير.

¹ - يقصد بالتصنيف الوطني للنشاط الاقتصادي: مدونة الأنشطة الاقتصادية (NAE) اختصار ل: (Nomenclature d'Activités Économiques) وهي نظام تصنيف يستخدم لتحديد وترميز جميع الأنشطة الاقتصادية في بلد ما لغرض التنظيم والإحصاء. يمنح هذا النظام لكل نشاط اقتصادي (مثل الإنتاج أو الخدمات أو التجارة) رمزا فريدا لضمان التوحيد القياسي في تصنيف مختلف الأنشطة الاقتصادية. (مدونة الأنشطة الاقتصادية (NAE) الجزائر، رموز النشاطات، رموز <https://conformepro.dz/ar/resources/codes-activites> (CNRC) تم زيارة الموقع يوم 08 أكتوبر 2025، على الساعة 13:45).

2- الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري <https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc/accueil>

السجل التجاري الإلكتروني كآلية لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي

1.2.2- السجل التجاري الإلكتروني يدعم التجارة الإلكترونية كأحد الركائز الأساسية للاقتصاد الرقمي

تعد التجارة الإلكترونية¹ أحد الدعائم الأساسية للنهوض بالاقتصاد الرقمي القائم في أساسه على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أو ما يعرف بتقنية المعلومات، ولقد حظيت التجارة الإلكترونية بمكانة هامة في الجزائر خصوصا في ظل توجه الأشخاص إلى اعتمادها وتزايد الاقبال عليها، الأمر الذي يتطلب إرساء بنية قانونية تحتية تحمي المتعاملين عبر الفضاء الرقمي من مخاطر التجارة الإلكترونية، ولعل الاختلاف الأساسي بين كل من التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية هو أن هذه الأخيرة تعتمد على وسائل اتصال خاصة وبيئة رقمية تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي الذي قوامه الانترنت.

يكن دور السجل التجاري الإلكتروني كداعم للتجارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية، حيث يوفر السجل بيانات واضحة ومعلنة عن الكيانات التجارية، مما يبني الثقة بين التجار والعملاء ويعزز مصداقية الشركات في السوق الرقمي، الأمر الذي يسهم في حماية الهوية التجارية للأعمال، ويضمن عدم استخدامها من قبل كيانات أخرى، مما يحفظ هوية العلامة التجارية ويرفع من موثوقيتها.

ولا يخفى أن الرمز الإلكتروني الذي يحمله مستخرج السجل التجاري الإلكتروني يمكن من تسهيل الوصول إلى المعلومات بشكل سريع وآمن لكافة الأطراف المعنية إلى المعلومات التفصيلية حول الشركات، مما يسهل عمليات البحث والاستعلام.

وبهذا يشكل السجل التجاري الإلكتروني دعامة أساسية لتمكين التجارة الإلكترونية من خلال تهيئة بيئة قانونية تنظيمية موثوقة، وبالتالي دعم الاقتصاد الرقمي ككل، وبغرض ممارسة التجارة الإلكترونية يستوجب اتباع إجراءات معينة للقيد في السجل التجاري، تخص كل من الأشخاص الطبيعية والاعتبارية أشارت إليها المادة 08 والمادة 09 من قانون التجارة الإلكترونية² إذ يتعين لممارسة التجارة الإلكترونية التسجيل في المركز الوطني للسجل التجاري أو في سجل الصناعات التقليدية والحرف، ويتم نشر موقع الكتروني أو صفحة الكترونية عبر الانترنت مستضاف في الجزائر بامتداد (com.dz)³

ولا يمكن ممارسة التجارة الإلكترونية إلا بعد إيداع اسم النطاق⁴ لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري¹، يتم الحصول على اسم النطاق إما على مستوى مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني، أو بإرسال طلب عبر

¹ - يعد مصطلح التجارة الإلكترونية مصطلح حديث نسبيا تزامن مع ظهور وتعتبر التجارة الإلكترونية نظام يتيح عبر الانترنت حركات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات، وقد قام المشرع الجزائري بموجب المادة 06 الفقرة 01 من القانون 05-18 بتعريف التجارة الإلكترونية على أنها "النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك الكتروني، عن طريق الاتصالات الإلكترونية..."
² - قانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 مايو 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 16 مايو 2018، الصفحة 04.

³ - أنظر في ذلك المادة من قانون 05-18 المتعلقة بالتجارة الإلكترونية

⁴ - عرفت المادة 06 من قانون التجارة الإلكترونية 05-18 اسم النطاق على أنه "عبارة عن سلسلة أحرف و/أو أرقام مقيسة ومسجلة لدى السجل الوطني لأسماء النطاق، وتسمح بالتعرف والولوج إلى الموقع الإلكتروني."

منزل مينة

الموقع الإلكتروني (<http://www.cerist.dz>)، كما يجب أن يكون أحد أطراف العقد متمتعاً بالجنسية الجزائرية أو مقياً إقامة شرعية بالجزائر أو أن يكون شخصاً معنوياً خاضعاً للقانون الجزائري أو كان العقد محل إبرام أو تنفيذ بالجزائر.²

2.2.2- السجل التجاري الإلكتروني أداة لمحاربة الممارسات الاحتيالية والتهرب الضريبي

يشكل السجل التجاري الإلكتروني أداة محورية في الحد من التهرب الضريبي، لما يوفره من بيانات دقيقة ومنظمة حول الأنشطة الاقتصادية للأفراد والمؤسسات، إذ يمكن هذا النظام الجهات الضريبية من الوصول إلى معلومات محدثة تتعلق بهوية المكلف، نوع النشاط، رأس المال، والعنوان، الأمر الذي يسهل عملية الرقابة والتحقق من مدى الالتزام الضريبي، كما يساهم في تقليص فرص التلاعب من خلال الاعتماد على سجلات إلكترونية موثوقة تستخدم كأدلة قانونية، ويعزز كفاءة التدقيق عبر تتبع دقيق للمعاملات، إلى جانب فرض تحديث دوري للبيانات التجارية مما يقلل من احتمالات إخفاء الإيرادات أو النشاطات.

ويحدث هذا من خلال ربط المركز الوطني للسجل التجاري بمختلف المديريات الفعالة وذات العلاقة بالسجل التجاري الإلكتروني خصوصاً بمديرية الضرائب، ففي إطار سعيه للحد من الغش الضريبي المبني على التصريحات غير الحقيقية، أتاح المشرع الجزائري لمديرية الضرائب حق الرقابة اللاحقة من خلال ربطها إلكترونياً بالمركز الوطني للسجل التجاري، مما يسمح لهذه الأخيرة عن طريق الاتصالات الإلكترونية بالولوج إلى المعلومات المحددة، على أن يتم تنظيم هذه الآلية بقرار مشترك يصدر عن الوزراء المكلفين بالمالية والتجارة والرقمنة.³

فبمجرد استخراج السجل التجاري الإلكتروني، يتم تسجيل المؤسسة تلقائياً لدى مصلحة الضرائب (المديرية العامة للضرائب)، يمكن هذا الربط من الاطلاع على المعلومات المصرح بها لدى المركز، وكذا من منع التجار من ممارسة النشاط دون رقم تعريف ضريبي (NIF)، وبذلك تصبح الدولة قادرة على تعقب كل الأنشطة غير المسجلة غير المصرح بها، إذ يصدر عن هذا المستخرج نسختان الأولى: موجهة للجمهور العام، وتسمح بالتعرف على هوية صاحب السجل التجاري، فيما توجه النسخة الثانية للجهات الرسمية مثل الجهات الرقابية والبنوك ومصالح الضرائب والمجاري، وتوفر معلومات كاملة عن المؤسسة وصاحب السجل.⁴

¹ دليل حول إجراءات القيد في السجل التجاري لممارسة نشاط التجارة الإلكترونية، مديرية التعاون والاتصال، الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري <https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc/accueil>.

² دليل حول إجراءات القيد في السجل التجاري لممارسة نشاط التجارة الإلكترونية، مديرية التعاون والاتصال، الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري، مرجع سبق ذكره.

³ انظر في ذلك المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 19-89 المحدد لكيفية حفظ سجلات المعاملات التجارية الإلكترونية وإرسالها إلى المركز الوطني للسجل التجاري.

⁴ - الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري <https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc/accueil>، تتم زيارة الموقع يوم 03 أكتوبر 2025، على الساعة 13:16.

السجل التجاري الإلكتروني كآلية لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي

ووفقا للمادة 41 من القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، فإن أي تقصير في حفظ السجلات الإلكترونية للمعاملات أو في إرسالها إلى المركز يعرض المورد الإلكتروني لغرامة مالية تتراوح بين 20.000 و 200.000 دج¹.

ويعد كذلك من بين الأهداف الأساسية التي يصبو إليها التوجه نحو رقمنة السجلات التجارية الإلكترونية هو تأمينها من التزوير والتلاعبات² خصوصا في ظل الانتشار الفدح لعمليات تزوير مستخرجات السجل التجاري الورقي، وبالتالي التوجه نحو رقمنة السجلات التجارية يضمن معها تحديد حالات الاحتيال وتزوير هذه الوثيقة وهو ما يعزز وظيفته الرقابية.³

خاتمة:

ختاما لما سبق نصل إلى القول أن السجل التجاري الإلكتروني يعد أحد الآليات الحديثة التي اعتمدتها الإدارة في إطار التوجه نحو التحول الرقمي وتطوير خدماتها بطريقة رقمية تتناسب والتوجهات الحديثة وكذا في سبيل حماية التجار من التزوير والتهرب الضريبي، فهذه الآليات الحديثة كلها تتم باستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة تعتمد في أساسها على الانترنت، وهذا كلها ركائز أساسية يقوم عليها الاقتصاد الرقمي، لأجل ذلك خلصنا في نهاية هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن السجل التجاري الإلكتروني يعد أحد التوجهات التي اعتمدتها الدولة في سبيل رقمنة إجراءاتها الإدارية، والقضاء على مختلف التجاوزات التي آثارها التعامل بمستخرجات السجلات التجارية التقليدية.
2. فعالية السجل التجاري الإلكتروني في تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف، وتحقيق مستوى عالي من الشفافية في المعلومات التجارية.
3. يمثل تعميم استخدام السجلات التجارية الإلكترونية خطوة حاسمة نحو تحقيق التحول الرقمي الشامل، الذي يعد من أولويات السياسات الاقتصادية الحديثة للدول الراغبة في تحقيق تنمية مستدامة.
4. الاعتماد على السجل الإلكتروني يقلل من استخدام المستندات الورقية المزورة أو غير القانونية التي يستخدمها بعض المكلفين للهروب من دفع الضرائب.
5. يساهم السجل التجاري الإلكتروني في ربط بين الجهات الحكومية والخاصة، مما يسهل تبادل البيانات ويعزز التكامل في النظام الاقتصادي الرقمي.

¹ - وفاء مجرود، السجلات التجارية الإلكترونية كدليل اثبات في المادة الجبائية في التشريع الجزائري، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 09، العدد 01، سنة 2024، الصفحة 170.

² - علال ياسين، يلس آسيا، رقمنة السجل التجاري لإرساء بيئة تجارية إلكترونية، ندوة علمية حول السجل التجاري الإلكتروني بين مقتضيات التجارة الإلكترونية ومتطلبات العصرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الدراسات القانونية البيئة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، يوم 26 فيفري 2019، الصفحة 06.

³ - حسان سامية، رقمنة السجل التجاري وتأثيرها على النشاط التجاري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي، الجانب الإلكتروني للقانون التجاري جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يوم 23 نوفمبر 2016، الصفحة 94.

منزل مينة

6. تشكل البوابة الإلكترونية المختصة للسجل التجاري الإلكتروني حلقة وصل فعالة بين الجهات الرسمية والقطاع الخاص، مما يعزز من بيئة الأعمال ويقلل من التعاملات الورقية التقليدية.
7. يلعب السجل التجاري الإلكتروني دوراً محورياً في دعم التجارة الإلكترونية من خلال التحقق من هوية التجار الإلكترونيين وإضفاء الطابع الرسمي على أنشطتهم.
8. يساهم السجل الإلكتروني في مكافحة الاحتيال والتهرب الضريبي، من خلال تمكين الجهات الضريبية من الوصول السريع والدقيق إلى البيانات التجارية.

استناداً إلى النتائج المتوصل إليها، نوصي من خلال هذه الدراسة بما يلي:

- إصدار إطار قانوني متكامل ينظم السجل التجاري الإلكتروني بداية بتعديل القانون التجاري الأمر 59-75 في المادة 19 منه وإدراج ما يعرف بالسجل التجاري الإلكتروني، وصولاً للقانون 08-04 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية دون تجاوز مختلف المراسيم التنظيمية له.
- تطوير البنية التحتية الرقمية وتحديث البرمجيات المعتمدة في السجل التجاري الإلكتروني لضمان كفاءة الأداء.
- رفع مستوى الوعي الرقمي لدى المستخدمين عبر حملات توعوية وتدريب الموظفين العموميين على استخدام الأنظمة الإلكترونية.

قائمة المراجع:

أولاً: القوانين

- 1- الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية العدد 18، الصادرة في 30 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم.
- 2- قانون رقم 08-04 المؤرخ في 14 غشت 2004 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 18 غشت 2004، المعدل والمتمم.
- 1- قانون رقم 06-13 المؤرخ في 23 يوليو 2013 يعدل ويتم القانون رقم 08-04 المؤرخ في 14 غشت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية العدد 39، الصادرة في 31 يوليو 2013، الصفحة 33.
- 2- القانون 08-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018 يعدل ويتم القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 غشت 2004 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية العدد 35، المؤرخة في 13 يونيو 2018، الصفحة 04.

المراسيم التنفيذية:

- 3- مرسوم تنفيذي رقم 15-11 مؤرخ في 03 مايو 2015، يحدد كفايات التيد والتعديل والشطب في السجل التجاري، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة في 13 مايو 2015، الصفحة 04.
- 4- مرسوم تنفيذي رقم 18-112 مؤرخ في 05 أبريل 2018، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، الجريدة الرسمية عدد 21، الصادرة في 11 أبريل 2018، الصفحة 07.

السجل التجاري الإلكتروني كآلية لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي

- 5- مرسوم تنفيذي رقم 19-89 مؤرخ في 05 مارس 2019، يحدد كفاءات حفظ السجلات المعاملات التجارية الإلكترونية وإرسالها إلى المركز الوطني للسجل التجاري، الجريدة الرسمية عدد 17، الصادرة في 17 مارس 2019، الصفحة 16.
- 6- مرسوم تنفيذي رقم 19-251 مؤرخ في 05 أبريل 2019، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18-112 مؤرخ في 05 أبريل 2018، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، الجريدة الرسمية عدد 57، الصادرة في 18 سبتمبر 2019، الصفحة 09.
- 7- مرسوم تنفيذي رقم 20-154 مؤرخ في 08 يونيو 2020، يعدل مرسوم تنفيذي رقم 18-112 مؤرخ في 05 أبريل 2018، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، الجريدة الرسمية عدد 35، الصادرة في 14 يونيو 2020، الصفحة 15.
- 8- مرسوم تنفيذي رقم 22-50 المؤرخ في 23 جانفي 2022، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 18-112 المؤرخ في 05 أبريل 2018 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، الجريدة الرسمية العدد 07 المؤرخة في 25 جانفي 2022، الصفحة 07.

ثانيا: الكتب

1. الأزهر العبيدي، شرح القانون التجاري الجزائري، الأعمال التجارية التاجر محل التجاري، مطبعة منصور الوادي، الجزائر، سنة 2022.
2. محمود أحمد عياد صالح، إبراهيم جابر السيد، الاقتصاد الرقمي، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 01، سنة 2020.

ثالثا: المقالات:

- 3- رحالي سيف الدين، السجل التجاري الإلكتروني ضمانة لتأطير المعاملات التجارية الإلكترونية، مجلة بحوث في القانون والتنمية، المجلد 01، العدد 01، جوان 2021.
- 4- كردي نبيلة، السجل التجاري الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 01، جوان 2022.
- 5- محمد مدلول علي، الاقتصاد الرقمي رؤى وآفاق - البلدان العربية دراسة حالة، مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد 28، العدد 20، سنة 2020.
- 6- ملاح وثام، عامرة ياسمين، تجربة التحول الرقمي والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 03 العدد 02، سنة 2024.
- 7- نصيرة بلحاج، جهود المركز الوطني للسجل التجاري في تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس المدينة، المجلد 07 العدد 02، سنة 2021.
- 8- وفاء عجود، السجلات التجارية الإلكترونية كدليل اثبات في المادة الجبائية في التشريع الجزائري، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 09، العدد 01، سنة 2024.

رابعاً: الملتقيات

- 1- حسان سامية، رقمنة السجل التجاري وتأثيرها على النشاط التجاري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي، الجانب الإلكتروني للقانون التجاري جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يوم 23 نوفمبر 2016.
- 2- علال ياسين، يلس آسيا، رقمنة السجل التجاري لإرساء بيئة تجارية إلكترونية، ندوة علمية حول السجل التجاري الإلكتروني بين مقتضيات التجارة الإلكترونية ومتطلبات العصرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، يوم 26 فيفري 2019.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي، سنة مايو 2021
<https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/njw-bna-mwshmr-mrkb-lrsd-ttwr-alaqtsad-alrqmy-fy-aldwl-alrbyt>
2. واقع الاقتصاد الرقمي العربي، <https://arab-digital-economy.org/?p=22916> تم زيارة الموقع يوم 24 سبتمبر 2025 على الساعة 06:08.
3. الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري <https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc/accueil> تم زيارة الموقع يوم 03 أكتوبر 2025، على الساعة 13:16.
4. مدونة الأنشطة الاقتصادية (NAE) الجزائر، رموز النشاطات، رموز (CNRC) <https://conformepro.dz/ar/resources/codes-activites> تم زيارة الموقع يوم 08 أكتوبر 2025، على الساعة 13:45.
5. إحصائيات وحصائل | وزارة التجارة الجزائرية
6. الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري <https://commerce.gov.dz/ar/statistiques/registre-du-commerc> تم زيارة الموقع يوم 08 أكتوبر 2025، على الساعة 15:03.
7. الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري <https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc/accueil> تم زيارة الموقع يوم 06 أكتوبر 2025، على الساعة 16:35.
8. مدونة الأنشطة الاقتصادية (NAE) الجزائر، رموز النشاطات، رموز (CNRC) <https://conformepro.dz/ar/resources/codes-activites> تم زيارة الموقع يوم 08 أكتوبر 2025، على الساعة 13:45.
9. دليل حول إجراءات القيد في السجل التجاري لممارسة نشاط التجارة الإلكترونية، مديرية التعاون والاتصال، الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري، مرجع سبق ذكره، الصفحة الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري <https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc/accueil>
9. إحصائيات وحصائل مختلف، مديرية التجارة لولاية بسكرة، https://www.dcwiskra.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=495&Itemid=83 تم زيارة الموقع يوم، 08 أكتوبر 2025، على الساعة 19:03.